

تونس، في 24 فيفري 2000

من الوزير الأول
إلى
السادة الوزراء وكتاب الدولة
والولاة ورؤساء البلديات
ورؤساء المؤسسات العمومية

الموضوع : حول مراقبة استعمال السيارات الإدارية.

تخضع إلى مراقبة الفرق المشتركة لمراقبة استعمال السيارات والعربات الإدارية على الطريق كل السيارات والعربات التابعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمنشآت العمومية والتي تحمل صفائح بيضاء اللون كتب عليها رقم التسجيل باللون الأحمر.

وتتمثل مهام الفرق المشتركة لمراقبة استعمال السيارات الإدارية في :

1 - التثبت من توفر الوثائق المنصوص عليها بمجاة الطرقات والوثائق التي تخول للسائق استعمال تلك السيارات أو العربات من ذلك :

- إذن بمأمورية ساري المفعول والتتبع على جميع المعطيات اللازمة بدفتر وسيلة النقل بالنسبة لمستعملي سيارات المصلحة،
- البطاقات التي تخول قيادة السيارات الوظيفية أو ذات الاستعمال المزدوج (مصلحة وأغراض شخصية) والتصرف فيها .

ب - تحرير محضر معاينة مخالفة إدارية في صورة عدم احترام الترتيب الجاري بها العمل المتعلقة باستعمال السيارات أو العربات الإدارية أو عند سوء استعمال هاته السيارات أو العربات .

ج - حجز التراخيص المسندة بصفة غير شرعية لاستعمال السيارة أو العربة الإدارية إذا تبين لفريق المراقبة أنها مخالفة للقوانين والتراتب الجاري بها العمل.

وتكف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية) بمهام التنسيق بين فرق مراقبة استعمال السيارات والعربات الإدارية وبإعداد برامج تدخلها وكيفية انتشارها وتلقي المعاينات والتقارير ومحاضر المخالفات الصادرة عن هذه الفرق.

كما تقوم هذه الوزارة بإعلام الوزارات الأخرى والمؤسسات والمنشآت العمومية والجماعات المحلية بالمخالفات التي يرتكبها أعوانها.

وتتولى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية متابعة المراسلات وإجابة الهياكل المعنية والتثبت من الإجراءات المتخذة ضد المخالفين وتنفيذها.

ويتعين على رؤساء الإدارات والمؤسسات والمنشآت والجماعات المحلية إعلام وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بالإجراءات المتخذة وعند الاقتضاء بالعقوبات التأديبية المقررة ضد المخالفين أو بالمبررات التي تعفيهم من الخطأ.

ونظرا لما تكتسيه هذه التدابير من أهمية لمراقبة استعمال السيارات الإدارية ولمزيد إحكام التنسيق بين مختلف المتدخلين في هذا المجال، الرجاء من السادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية ورؤساء البلديات ورؤساء المنشآت العمومية السهر على تسهيل تنفيذ مقتضيات هذا المنشور بكل دقة.

والسلام

د. محمد بن عبد الله
الوزير الأول
(الإمضاء: محمد العنوشي)